مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.31 (NO. 132) 2025, pp. 168-180

موقف دول مجلس التعاون الخليجي من مشروع سد النهضة الاثيوبي

ا.م.د. نغم اكرم عبدالله
الجامعة المستنصرية / كلية التربية الاساسية
aljumailyunagham@gmail.com

مستخلص البحث :
تناول هذا البحث بالسرد والتحليل ، مشروع سد النهضة على النيل الازرق وموقف دول مجلس التعاون الخليجي منه ، والذي يثير بناؤه الكثير من الجدل في الاوساط السياسية كونه يؤثر بشكل كبير على الامن المائي لدول المصب وخاصة مصر مما انعكس بشكل كبير على سياستها الخارجية ، يحاول البحث تسليط الضوء على مشروع سد النهضة والمشاريع التنموية المرتبطة به . ومعرفة حجم وشكل الدعم والتمويل الداخلي والخارجي في انشاء سد النهضة واثره على الامن المائي و القومي المصري. وتتبع موقف دول مجلس التعاون الخليجي من مراحل بناء السد واثره على شكل وطبيعة العلاقات الخليجية المصرية السودانية من جهة والخليجية الاثيوبية من جهة اخرى .

الكلمات المفتاحية : سد النهضة ، دول الخليج العربي ، مصر ، اثيوبيا .

مقدمة

يمثل مشروع سد النهضة وموقف دول مجلس التعاون الخليجي اختبارا حقيقا لطبيعة العلاقات الخليجية المصرية من جهة واهمية اثيوبيا كدولة رئيسية في منطقة القرن الأفريقي لدول مجلس التعاون من جهة اخرى .

اهمية البحث : تنبع اهمية البحث من اهمية الموارد المائية وتأثيرها على الامن القومي العربي خاص مياه نهر النيل على مصر والسودان ، من جهة ومن جهة اخرى ان كثيرا من مواضيع البحث ممكن ان تكون مواضيع بحوث ودراسات مستقبليه .

اشكالية البحث : تقوم اشكالية البحث على عدة تساؤلات من اهمها :

_ هل يعد سد النهضة خطرا على الامن المائي و القومي المصري .
_ ما هو حجم وشكل الدعم والتمويل الداخلي والخارجي في انشاء سد النهضة .
_ ماهو موقف دول مجلس التعاون الخليجي من مشروع سد النهضة .
_ ما حجم تأثير سد النهضة على العلاقات الخليجية المصرية الاثيوبية .

الاهداف : يهدف البحث الى تحقيق الاتي :

_معرفة مشروع سد النهضة والمشاريع التنموية و مشاريع الطاقة المرتبطة به .
_ تحديد الاسباب التي كانت وراء الدعم والتمويل الخارجي لمشروع سد النهضة ومنها حجم التمويل الخليجي.
_معرفة اثر المشروع سد النهضة على الامن المائي لدول حوض النيل بشكل عام ومصر بشكل خاص .
_معرفة وتتبع موقف دول مجلس التعاون الخليجي من مشروع سد النهضة واثره على العلاقات الخليجية المصرية والخليجية الاثيوبية.

المنهجية : اتبع البحث المنهج الوصفي في الكتابة من خلال جمع البيانات المتعلقة بالسد ،هذا من دون اغفال الجانب التحليلي الذي سيركز على موقف دول مجلس التعاون من المشروع.

هيكلية البحث: قسم البحث الى ثلاثة مباحث رئيسه وخاتمة اشتملت على اهم الاستنتاجات التي توصل لها البحث. اما المباحث فقد تناول الاول سد النهضة الاثيوبي والمشاريع المرتبطة به. بينما

استعرض المبحث الثاني تأثير سد النهضة على الامن المائي العربي (السودان ومصر)، في حين ناقش المبحث الثالث موقف دول مجلس التعاون الخليجي من سد النهضة.

المبحث الاول : سد النهضة الاثيوبي والمشاريع المرتبطة به.

اولا : السياق التاريخي والموقع الجغرافية لسد النهضة .

ترجع خطط بناء السدود في اثيوبيا على نهر النيل الازرق عندما أجرى مكتب استصلاح الأراضي الامريكي بين عامي 1956 و1964 دراسة مسحيه خاصة واقترح بناء أربعة سدود رئيسية هناك، وكان ذلك في عهد الإمبراطور هيلا سيلاسي (1930-1974) في اثيوبيا، ولكن بسبب الانقلاب العسكري في عام 1974، والحرب الصومالية الاثيوبية حول اقليم اوغادين في عامي 1977 و1978، والحرب الأهلية الإثيوبية التي استمرت 15 عامًا، لم يتم بناء أي منها [1].

لذلك انزوى المشروع في ظل الحكم العسكري المدعوم من الاتحاد السوفيتي نتيجة عائق التمويل، ومع نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي تمت الاطاحة بالحكم العسكري في اثيوبيا ووصل للسلطة " ميليس زيناوي " والذي قامت رؤيته الاقتصادية التنموية على استغلال الموارد المائية للبلاد ، وجعل بلاده مركزا اقليميا للطاقة ، وذلك عبر اقامة مجموعة من السدود الصغيرة نهرا ، وفعلاً نفذ جزءاً من مشروعه الطموح ما بين (2002-2009) وحينها لم ينشب اي خلاف مع دول المصب (السودان و مصر) لان تلك السدود لم توثر على حصتها من مياه نهر النيل بشكل ملحوظ [2].

وبين تشرين الاول /أكتوبر 2009 و اب /أغسطس 2010 قامت الحكومة الإثيوبية بمسح موقع السد، وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2010 قدم جيمس كليستون تصميمًا للسد [3].

أعلنت أثيوبيا في شباط / فبراير 2011 عن عزمها إنشاء سد على النيل الأزرق، والذي يعرف بسد هيداسي وأسند إلى شركة سالليني الايطالية بالأمر المباشر وأطلق عليه مشروع إكس وسرعان ما تغير الاسم إلى سد الألفية الكبير ووضع حجر الأساس في الثاني من نيسان/أبريل 2011، ثم تغير الاسم للمرة الثالثة في نفس الشهر ليصبح سد النهضة الأثيوبي الكبير وهذا السد هو أحد السدود الأربعة الرئيسية التي اقترحتها دراسة مكتب الاستصلاح الأمريكي.USBR [4].

ويقع سد النهضة الاثيوبي في نهاية نهر النيل الأزرق في منطقة بني شنقول جوموز وعلى بعد نحو 20-40 كم من الحدود السودانية، عند خط عرض 11 درجة 6 شمالا، وخط طول 35 درجة 9 شرقا، على ارتفاع نحو 500-600 متر فوق سطح البحر. بسعة تخزينية تقدر بحوالي 16.5 مليار متر مكعب[5].

ثانيا : تمويل السد والمشاريع المرتبطة به .

قدرت الحكومة الاثيوبية تكلفة بناء سد النهضة بـ4.8 مليار دولار،باستثناء تكلفة خطوط نقل الطاقة، وتشير بعض الدراسات إلى أن التكلفة الحقيقية لهذا السد بالمواصفات التي أعلنت عنها إثيوبيا سوف تتخطى الـ 7 مليار دولار وليس 4.8 مليار كما هو معلن، وتسعى الحكومة الاثيوبية لتامين مبالغ تمويل انشاء السد من خلال مصدرين رئيسيين الاول داخلي والثاني خارجي[6].

_ المصادر الداخلية .

1_ قروض البنك الاثيوبي :المصارف الإثيوبية أحد مصادر التمويل الداخلية، إذ تتولى البنوك تقديم قروض منخفضة الفائدة للحكومة بنحو 27% عن قيمة القروض التي تقدمها للأفراد والشركات [7].

2_ السندات وأذون الخزانة: تعد الوسيلة الرئيسية لجمع التمويل الداخلي لسد النهضة الإثيوبي، وفي هذا الإطار قدم بنك التنمية الإثيوبي مجموعة متنوعة من السندات لتمويل السد تبدأ من فئة " 25 بر" إثيوبي وبدون حد أقصى، مع نسبة فائدة 5.5٪ للاستحقاق حتى 5 سنوات و 6٪ للفترات الأطول. وبلغت قيمة السندات التي تم بيعها حتى نهاية عام 2016 حوالي 306 مليون دولار أمريكي، 47%

من قيمة تلك السندات تم تحصيله من الموظفين بالقطاع العام والخاص في الدولة، وحوالي 50% أتت من عرقيتي الأورومو والأمهرا [8].

3_ جمع اليانصيب ورواتب موظفي الخدمة المدنية اعتمدت الحكومة الإثيوبية على نظام اليانصيب القائم على الرسائل النصية عبر الهواتف المحمولة والمتربط بمكافآت كمنازل أو سيارات أو مبالغ كبيرة من المال، كمصدر تمويل مهم في رأس المال المطلوب لبناء السد [9].

_مصادر التمويل الخارجية :

اعتمدت إثيوبيا على عدد من المصادر الخارجي في تمويل وبناء وإدارة مشروع السد وتوزعت بين الاتي:

1. الصندوق الصيني والشركات الصينية .

اسهم صعود الصين كقوة دولية في تحقيق الشراكة الاستراتيجية بينها وبين العديد من الدول ومنها الدول الافريقية وفيما يخص اثيوبيا فإن الصين تستثمر بكثافة فيها ، وفيما يخص سد النهضة قدمت بكين أموالاً كبيرة للبنية الأساسية ذات الصلة في مشروع ففي عام 2013، منحت الصين 1.2 مليار دولار أمريكي في شكل قروض لبناء خطوط نقل الطاقة بين السد والبلدات والمدن المحلية. [10].

كما تلقت إثيوبيا من الصين في عام 2017 نحو 652 مليون دولار في شكل قروض. وبينما لا تمول الصين تكاليف بناء السد على نحو مباشر، إلا أنها قامت بجلب الشركات الصينية إلى إثيوبيا وإشراكها في معظم أعمال البناء، معتمدةً على الخبرة الصينية في قطاع الطاقة الكهرومائية.

وعليه، كما تم منح شركتي «جيزوبا جروب» و«فويث هيدرو» عقودًا بقيمة 112مليون دولار.كما قامت شركة « ستيت جريد» الصينية بتشييد خط النقل عالي الجهد لنقل الطاقة بتكلف قُدرت بنحو مليار دولار، وهو ما تم اكتماله في اب /أغسطس 2017 [11].

في أعقاب زيارة رئيس الوزراء أبي أحمد إلى بكين في عام 2019، وعدت الصين بمبلغ إضافي قدره 1.8 مليار دولار أمريكي لتعزيز توسع قطاع الطاقة المتجددة في إثيوبيا. كما لعبت الشركات الصينية - بما في ذلك سينوهيدرو ومجموعة جيزهوبا وفويث هيدرو شنغهاي وشركة المياه والكهرباء الدولية المملوكة للدولة في الصين - دورًا محوريًا في بناء السد. تعاقدت شركة الطاقة الكهربائية الإثيوبية مع مجموعة جيزهوبا الصينية مقابل 40.1 مليون دولار أمريكي في عام 2019، متوقعة منها "العمل بقوة بالشراكة مع شركات أخرى" لإتمام سد النهضة في الموعد المحدد [12].

ايطاليا : تتصدر شركة ساليني سالياني إمبريجيلو (Salini Impregilo) الإيطالية قائمة الشركات العاملة، في انشاء سد النهضة الإثيوبي ففي اذار/ مارس 2011، مُنحت الشركة الإيطالية والتي يقع مقرها الرئيسي في مدينة ميلانو، وبدون مناقصة تنافسية عقدًا بقيمة 4.8 مليار دولار من أجل إنشاء السد وتؤدي الشركة دور المقاول الرئيس لتنفيذ أعمال الهندسة المدنية،

أعلنت شركة البناء الإيطالية العملاقة ساليني إمبريجيلو و في 25 ايار / مايو2016أنها وقعت اتفاقية عقد مع إثيوبيا لبناء محطة طاقة كهرومائية جديدة بقيمة 2.5 مليار يورو.و يأتي اتفاق العقد الجديد مع الشركة الإيطالية بعد أشهر قليلة من حصول إثيوبيا على منحة تمويل من شركة ائتمان إيطالية ستمول المشروع.وقالت مصادر إن شركة مالية إيطالية تسمى Servizi Assicuative del Commerce Estero (SACE) ستمول مشروع محطة الطاقة العملاقة [13].

فرنسا :في كانون الثاني/ يناير 2013، وقعت الشركة الفرنسية ، شركة "ألستوم" عقدًا بقيمة 250 مليون دولار مع شركة ميتالز آند انجينرنج كوربوريشن (ميتيك) الإثيوبية – والمقاول الرئيسي السابق للمشروع- لتوريد توربينات ومولدات لمحطة الطاقة المائية لسد النهضة، بحسب ما أعلنته الشركة على موقعها الإلكتروني. تقوم "ألستوم" بجانب التوريد بالإشراف على تركيب جميع المعدات الكهروميكانيكية للمصنع ، بما في ذلك 8 توربينات 375 ميجاوات و8 مولدات للمرحلة الأولى.

يتضمن العقد أيضًا تشغيل الهندسة وتشغيل محطات الطاقة، كما ستشرف "ألستوم" على برنامج لتطوير المهارات محليًا والدراية في مجال الطاقة الكهرومائية [14].

_ الولايات المتحدة الامريكية : تقدم الولايات المتحدة الدعم والتمويل والمساعدات المباشرة لأثيوبيا عبر وزارة الخارجية ووكالة التنمية الدولية (USAID) والتي وصلت عام 2019 الى 881 مليون دولار، اما المؤسسات والشركات فقد رصدت المؤسسة الامريكية للتمويل الخاص الخارجي (OPIC) خمسة مليارات دولار في مدة لا تزيد عن خمسة سنوات ، لدعم خطط التحرر الاقتصادي في اثيوبيا ، فضلا عن ذلك تؤدي عدة شركات أميركي كبيرة في بناء السّد ة أدوار منها جنرال الكتريك، التي تتولّى بناء جزء من خطوط نقل الطاقة وصناعة التوربينات ، الى جانب ذلك انصب تمويل البنك الدولي على مشروع خط نقل الطاقة بين أثيوبيا وكينيا وهو ما يمكن ان تتم الاستفادة منه في نقل الكهرباء المنتجة في معامل السد ، ولا يمكن لمثل هذا التمويل ان يمر دون موافقة السلطات الامريكية [15].

_**الكيان الاسرائيلي :** يظهر دعم الكيان لأثيوبيا في بناء السد من خلال تزويد الاخيرة بمنظومة دفاع جوي (Spyder-MR) من خلال شركة رافيل المتخصصة في الصناعات العسكرية ، من اجل تامين السد من اي هجمات صاروخية او جوية بموجب عقد مالي كبير ، والتعاقد مع شركات اسرائيلية في مجال قواعد البيانات والاتصال لانشاء شبكات خاصة بالسد ، فضلا عن عقود محطات الكهرباء في اثيوبيا بما فيها سد النهضة [16].

المبحث الثاني : تاثير سد النهضة على الامن المائي العربي (السودان ومصر)

شكل الشروع بتنفيذ سد النهضة الاثيوبي اثارة للجدل على المستوى الدولي والافريقي والعربي لان المشروع بالاساس من اكثر المشاريع اثارة للاخلاف بين دول حوض النيل وخاصة بين اثيوبيا ومصر والسودان اللتان تعتمد على نحو 90% من مياه النهر لسد احتياجاتها من الري والشرب. لذلك يجب سرد المفاوضات بين الدول الثلاث حول مياه سد النهضة .

أولاً - .المفاوضات بين مصر والسودان واثيوبيا

بدأت أولى اجتماعات اللجنة الفنية في 28-29 نوفمبر 2011، ثم دخلت مصر سلسلة من جولات المحادثات المصرية السودانية الاثيوبية اتسمت بالشد والتعنت الاثيوبي ثم الانتهاء إلى الاحتكام لبيت خبرة عالمي لتقييم السد وتحديد آثاره وتداعياته وهي المرحلة التي انتهت في مارس 2015، ومرت بالعديد من المراحل بدأت بالاتفاق على تشكيل لجنة الخبراء الدوليين لتقييم المشروع، وقد تشكلت من خبيرين من السودان، وخبيرين من مصر، اربعة خبراء دوليين في مجالات هندسة السدود وتخطيط الموارد المائية والاعمال الهيدرولوجية والبيئة والتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للسدود من ألمانيا وفرنسا وجنوب أفريقيا [17].ثم عقدت مجموعة من الجولات خلال عامي 2014-2015 تم خلالها صياغة الشروط المرجعية للجنة الفنية الوطنية وقواعدها الاجرائية، والاتفاق على المعايير العامة لتقييم واختيار الشركات الاستشارية الدولية الموكل إليها أعمال الدراسات الفنية، حيث تم الاتفاق على 7 مكاتب استشارية عالمية واختيار واحد من بينهم لتنفيذها [18]. وفي 23 اذار /مارس 2015 عقدت جولة في الخرطوم وقعت خلالها الدول الثلاث إعلان المبادئ الذي يحدد إطار التزامات وتعهدات تضمن التوصل إلى اتفاق كامل يشمل 10 مبادئ أساسية تتسق مع القواعد العامة في مبادئ القانون الدولي الحاكمة للتعامل مع الانهار الدولية بجانب ارفاق ورقة شارحة حول إيجابيات الاتفاق وانعكاساته على علاقات الدول الثلاث [19]. في 6 كانون الثاني /يناير 2016 تم عقد اجتماعات فنية في أديس أبابا لدراسة المقترح المصري بزيادة فتحات تصريف المياه خلف سد النهضة من 2 إلى 4 بوابات لتمرير المياه تحت جسم السد، وذلك بحضور استشاري من شركة "سالينى" الإيطالية المنفذة للسد، فيما أعلن مسؤول العلاقات العامة بوزارة المياه الاثيوبية في يوم 8 يناير 2016 رفض بلاده

للمقترح المصري بزيادة فتحات المياه في سد النهضة، مشيراً الى أن الفتحتين الحاليتين في السد تتيح ما يكفي من المياه لدولتي المصب "مصر والسودان". [20] وخلال العام شهري تشرين الاول /اكتوبر وتشرين الثاني نوفمبر 2017 عقدت في القاهرة اجتماعات وزارية بين الدول الثلاث من اجل مناقشة تقرير المكتب الاستشاري الفرنسي المكلف بتنفيذ الدراسات الفنية لكن لم يتم الاتفاق على التقرير [21]. استمرت جولات المفاوضات في عام 2018 بدءا من شهر كانون الثاني /يناير وحتى تموز /يوليو ولمدة 5 جولات من المفاوضات في العواصم الثلاث القاهرة واديس ابابا والخرطوم حيث اقترحت مصر على إثيوبيا مشاركة البنك الدولي في أعمال اللجنة الثلاثية الا أن رئيس الوزراء الإثيوبي هايلي ماريام ديسالين رئيس رفض المقترح المصري، كما لم يتفاعل السودان حتى مع المبادرة المصرية ولم يقدم رأيا واضحا ورد فعل واضح تجاهها[22].

عقدت في تشرين الثاني / نوفمبر 2019 جولة مباحثات في واشنطن لوزراء خارجية مصر والسودان وإثيوبيا برعاية أمريكية وبحضور ممثلي البنك الدولي، وأكدت مصر على لسان وزير خارجيتها سامح شكري إن الاجتماع أسفر عن نتائج ايجابية من شأنها أن تضبط مسار المفاوضات وتضع لها جدولا زمنيا واضحا ومحددا حيث تقرر عقد أربعة اجتماعات عاجلة لوزراء الري في مصر والسودان وإثيوبيا بمشاركة ممثلي الولايات المتحدة والبنك الدولي بصفة مراقب تنتهى خلال شهرين للتوصل إلى اتفاق حول ملء وتشغيل السد على أن يتخلل هذه الاجتماعات لقاءان لوزراء الخارجية في واشنطن بدعوة من وزير الخزانة الأمريكي لتقييم التقدم الذى يتم احرازه [23].

تم عقد جولة مباحثات في15 و16 تشرين الثاني /نوفمبر2019 في أديس بابا لوزراء الري بمشاركة ممثلي الولايات المتحدة والبنك الدولي كمراقبين تم الاتفاق على استمرار التشاور والمناقشات الفنية حول ملء وتشغيل سد النهضة و في 2 كانون الاول / ديسمبر2019 استضافت القاهرة جولة لمفاوضات لاستكمال المناقشات الفنية حول القضايا العالقة بشأن ملء وتشغيل سد النهضة [24]. بعد جولة استمرت لمدة أربعة أيام من 28 إلى 31 يناير 2020 في العاصمة الأمريكية واشنطن، جمعت وزراء الخارجية والموارد المائية في مصر والسودان وإثيوبيا برعاية الولايات المتحدة الأمريكية ومشاركة البنك الدولي، صدر بيان مشترك لمصر والسودان وإثيوبيا أشار إلى توصل الوزراء إلى اتفاق حول خطة ملء سد النهضة على مراحل، والآليات والإجراءات التي التعامل مع حالات الجفاف والجفاف الممتد والسنوات الشحيحة أثناء الملء والتشغيل[25].

انطلقت 27-28 شباط /فبراير 2020 جولة مباحثات جديدة في واشنطن لوضع اللمسات الأخيرة لاتفاق ملء وتشغيل سد النهضة الذي بلوره الجانب الأمريكي والبنك الدولي بمشاركة وزيري الخارجية والموارد المائية للدول الثلاث المعنية، فيما أعلنت إثيوبيا أنها طلبت من أمريكا تأجيل الجولة الأخيرة من المحادثات وصرح المتحدث الرسمي باسم وزارة المياه والري الإثيوبي بأن إثيوبيا بحاجة إلى مزيد من الوقت للتشاور، بينما أكد وزير الري المصري علي أن المشاركة في اجتماع واشنطن ستستمر بين الأطراف المعنية بالملف[26]. أعلنت مصر في ١٩ حزيران /يونيو ٢٠٢٠ أنها تقدمت بطلب إلى مجلس الأمن بالأمم المتحدة حول سد النهضة الأثيوبي تدعو فيه المجلس إلى التدخل من أجل تأكيد أهمية مواصلة الدول الثلاث مصر وأثيوبيا والسودان التفاوض بحسن نية تنفيذاً لالتزاماتها وفق قواعد القانون الدولي من أجل التوصل إلى حل عادل ومتوازن لقضية سد النهضة الإثيوبي، وعدم اتخاذ أية إجراءات أحادية قد يكون من شأنها التأثير على فرص التوصل إلى اتفاق. وقد استند خطاب مصر إلى مجلس الأمن إلى المادة ٣٥ من ميثاق الأمم المتحدة التي تجيز للدول الأعضاء أن تنبه المجلس إلى أي أزمة من شأنها أن تهدد الأمن والسلم الدوليين [27].

انعقدت جلسة مجلس الامن الدولي في 29 تموز /يونيو 2020 حول سد النهضة حضّ مجلس الأمن كلاً من مصر والسودان وإثيوبيا على معاودة المفاوضات برعاية الاتحاد الأفريقي من أجل التوصل إلى «اتفاق ملزم» للدول الثلاث بشأن ملء سد النهضة الإثيوبي الكبير، ضمن إطار زمني معقول[28].

عقد ١٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢١ الاجتماع السداسي لوزراء الخارجية والمياه في مصر والسودان وإثيوبيا وقد أخفق الاجتماع في تحقيق أي تقدم بسبب خلافات حول كيفية استئناف المفاوضات والجوانب الإجرائية ذات الصلة بإدارة العملية التفاوضية، حيث تمسك السودان بضرورة تكليف الخبراء المُعينين من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي بطرح حلول للقضايا الخلافية وبلورة اتفاق سد النهضة، وهو الطرح الذي تحفظت عليه كل من مصر وإثيوبيا وذلك تأكيداً على ملكية الدول الثلاث للعملية التفاوضية وللحفاظ على حقها في صياغة نصوص وأحكام اتفاق ملء وتشغيل سد النهضة، خاصةً وأن خبراء الاتحاد الأفريقي ليسوا من المتخصصين في المجالات الفنية والهندسية ذات الصلة بإدارة الموارد المائية وتشغيل السدود [29].

ثانياً- تداعيات سد النهضة الاثيوبي على دول المصب(مصر والسودان)

وفقا للمعلومات التي بينتها الدراسات العلمية والبيانات الرسمية وتقييمات خبراء مختصين في مجال المياه والسدود سيكون لسد النهضة تدعيات سلبية على دول المصب مصر والسودان وفيما يلي عرض للاضرار المتوقعة على مصر والسودان .

_ تداعيات السد على السودان [30].

- أي نقص في تدفق النيل الأزرق ستكون تبعاته خطيرة على السودان لعدم توفر سدود تخزينية كبيرة بها تستطيع تعويض هذا العجز المتوقع.

_ستتأثر بشكل مباشر نحو 50 ألف فدان من أصل 100 ألف فدان تعتمد على الري الفيضي يقع أغلبها في ولايات نهر النيل والنيل الأزرق وسنار، سلبا بعد اكتمال السد.

_- انخفاض منسوب المياه في نهر النيل الأزرق سيحول الري بالراحة إلى الري بالرفع بتكاليفه العالية وخاصة مع نقص الكهرباء والمواد البترولية في البلاد.

- _حجز الطمي أمام السد سيحرم السودان من المغذي الطبيعي لأراضيه مما يتطلب استخدام الأسمدة الصناعية سواء بالاستيراد أو بالتصنيع الذي يتطلب كميات من الكهرباء أكبر من التي سيحصلون عليها من سد النهضة.

_انخفاض منسوب المياه الجوفية مما يزيد من تكاليف رفعها، بالإضافة إلى نقص كميات المياه الجوفية المتاحة.

- _ستقل كميات المياه في قطاع نهر النيل الرئيسي من الخرطوم إلى مدينة عطبرة شمالي الخرطوم، كما تنخفض المناسيب بصورة واضحة.

- _يعتمد خزان الروصيرص في تشغيله على إيراد النهر الطبيعي والآن سيعتمد على كميات النهر الواردة من سد النهضة، وبالتالي غياب اتفاق ملزم ومرض لجميع الجهات سيشكل خطورة كبيرة.

_ تداعيات السد على مصر

ظهرت العديد من الدراسات التي ترجح ان لسد النهضة وخاصة في مراحل ملء السد تداعيات على مصر وعلى امنها القومي وذلك بحكم اعتماد مصر على نهر النيل كمصدر رئيس للمياه العذبة في شتى المجالات، وهذه التداعيات يمكن ايجازها بالاتي :

_ حرمان مصر من تصريف حصتها من المياه بنحو 19 مليار مكعب الذي يشكل نسبة 34% وبعجز متوسط 20% من الحصة المقررة 11% طوال مدة ملء السد .

_ تقدر سعة سد السد بنحو 74 مليار مكعب وهذا له اثار كبيرة على حصة مصر مياه نهر النيل وعلى انتاج الطاقة الكهربائية من السد العالي وخزان اسوان خلال مدة ملء الخزانات وفي اثناء تشغيل السد ، وتزداد تلك الاثار السلبية في فترات الجفاف[31].

_ يسهم انخفاض منسوب مياه النيل في التأثير على الملاحة النهرية من جهة واختلال النظام البيئي مع زيادة التلوث والملوحة من جهة اخرى ، هذا فضلا عن التأثير في سياسات مصر الخاصة باستصلاح الاراضي، الى جانب تراجع توليد الكهرباء من السد العالي بنسبة (20%) [32]

_نضوب مخزون المياه الجوفية وهو المصدر الثاني للمياه في مصر حيث تقول بعض الدراسات إن مخزون المياه الجوفية مهدد بفقدان 6 مليارات متر مكعب من المياه فقط بسبب التراجع المحتمل لمنسوب المياه في بحيرة ناصر أمام السد العالي. تراجع محصول الثروة السمكية النيلية التي تعتبر مصدرا رئيسيا للمصريين خاصة أسماك البلطي والبوري[33].

_في حال التشغيل الخاطئ لسد النهضة يمكن أيضا تضرر إنتاج الكهرباء من السد العالي وقد تتوقف تماما عن العمل في حال حدوث تراجع كبير في منسوب النهر لسنوات طويلة يتم خلالها السحب من مخزون بحيرة ناصر المغذية للسد العالي لتعويض تراجع تدفق النيل، ما يؤدي إلى انخفاض منسوب البحيرة إلى مستويات قد لا تكون قادرة على تشغيل توربينات السد.

_زيادة معدلات التصحر وما يمكن أن يسببه ذلك من تغييرات مناخية تتمثل في تقلبات بالطقس وارتفاعات حادة في درجات الحرارة.

_ يشير خبراء إلى خسائر ثقافية وتراثية وحضارية حيث يعتبرون النيل بالنسبة لمصر أكبر من مجرد مورد اقتصادي بقدر كونه مكونا من مكونات الدولة وأحد معالمها منذ الأزل [34].

ومن ضمن التداعيات الكثيرة لهذا السد انه كشف عن صراع الارادات على الهيمنة المائية بين دول حوض النيل وتحديدًا بين اثيوبيا ومصر، وتؤكد بعض الدراسات المختصة بان مصر قد فقدت قوتها الفعلية في التحكم بمياه نهر النيل، فقد احدث هذا السد تحولا في موازين القوى الاقليمية لصالح دول المنبع وتحديدًا اثيوبيا وبعض دول الحوض المؤيدة لها[35].

المبحث الثالث : الموقف الخليجي من بناء سد النهضة .

تؤثرعلاقات دول مجلس التعاون الخليجي مع كل من مصر والسودان واثيوبيا من جهة والاستثمارات الخليجية في اثيوبيا والمشاريع المرتبطة بسد النهضة من جهة اخرى، في طبيعة وشكل موقفها من مشروع سد النهضة الاثيوبي . يمكن تتبع موقف دول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية، الامارات، قطر، البحرين، الكويت ،سلطنة عمان) مع مراحل بناء السد فبعد اعلان اثيوبيا عزمها عن انشأء وبناء سد النهضة في 2011 ، كانت اول الاخبار تتحدث عن المساهمة الخليجية في تمويل السد والمشاريع المرتبطة به . توزع الدعم والتمويل والاستثمار الخليجي بين كل من المملكة العربية السعودية وقطر ودولة الامارات العربية المتحدة ، فبالنسبة للمملكة العربية السعودية جاء التبرعات من رجل الأعمال السعودي محمد العامودي ذي الأصول الإثيوبية لحملة تمويل سد النهضة التي أعلنتها الحكومة الإثيوبية بعد طرحها للسندات، وبلغت قيمة تبرعات العامودي نحو 88 مليون دولار، ويمتلك العامودي 3 شركات تعمل في أديس أبابا منذ تسعينيات القرن الماضي[36]. في حين قدم الصندوق السعودي للتنمية تمويلات وقروضاً ميسرة لمشروعات لها صلة غير مباشرة بسد النهضة، تحت مسمى استنهاض التنمية في ريف إثيوبيا [37]. اما دولة الامارات العربية المتحدة قدمت في مارس/آذار 2018 دعما كبيرا لإثيوبيا بين مساعدات واستثمارات بقيمة 3 مليارات دولار. والتي أسهمت في دعم الاحتياطي النقدي بالبلاد لاستكمال مشاريعها ومن بينها سد النهضة ،وفي عام 2019 ساعدت الإمارات في حصول إثيوبيا على تحديث منظومة جيشها الدفاعية. وذلك بالحصول على منظومة الدفاع الجوي "بانتسير إس 1". والتي استخدمت في تأمين السد. [38].

اما قطر فقامت بتمويل السد من خلال تمويل مشروع استثماري زراعي ضخم لزراعة مليون ومئتي الف فدان في منطقة السد وان تسديد الدفعة االولى من التمويل ساهم في زيادة وتيرة العمل في بناء السد، اضافة الى مشاريع اخرى لتطوير السكة الحديد[39]. تباينت مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من مشروع سد النهضة بين التمويل والتصريحات ، حيث شهد شهر تشرين الثاني /نوفمبر 2012 زيارة محمد بن جاسم وزير الخارجية القطري إلى إثيوبيا ، كما شهد شهر اذار /مارس 2013 زيارة أمير قطر حمد بن خليفة ال ثاني إثيوبيا وهذ الزيارات دليل على عدم معارضة قطر لمشروع سد النهضة ، ودعم قطر لمشروع سد النهضة حسب ما كشف خالد الهيل، زعيم المعارضة القطرية [40]. اما موقف المملكة العربية السعودية فزيارة مستشار العاهل السعودي أحمد الخطيب في كانون الأول/ ديسمبر 2016،، سد النهضة للوقوف على إمكانية توليد الطاقة المتجددة تطرح عدة تساؤلات أبرزها: ماهو حقيقة موقف المملكة من مشروع سد النهضة وإلى أي مدى يمكن استغلال استثمارات الخليج لصالح مصر في أزمة سد النهضة[41]. وفي نفس السياق تسعى دولة الامارات العربية المتحدة لمد نفوذها إلى منطقة القرن الأفريقي حيث قدمت في العام 2018 دعما للحكومة الأثيوبية وصل إلى 3 مليارات دولار، كمساعدات واستثمارات ، ووقعت عام 2019 مع الحكومة الاثيوبية مذكرة تفاهم عسكرية لتعزيز التعاون في المجالات العسكرية والدفاعية.[42].ووفق بيانات هيئة الاستثمار الإثيوبي، فإن الإمارات تستثمر في أكثر من 90 مشروعًا، منها 33 مشروعا عاملا و23 مشروعًا قيد الإنجاز في قطاعات الزراعة والصناعة والعقارات وتأجير الآلات والإنشاءات وحفر الآبار والتعدين والصحة والفندقة [43].والملاحظ أن هذه الطفرة في التعاون الإماراتي-الأثيوبي جاءت متزامنة مع أعرب مجلس التعاون الخليجي خلال القمة الخليجي المنعقدة في الرياض في العاشر من كانون الاول /ديسمبر 2019 ، عن دعمه للجهود القائمة لحل قضية سد النهضة وبما يحقق المصالح المائية والاقتصادية للدول المعنية، مثمناً الجهود الدولية المبذولة في هذا الشأن [44].

تأزمت قضية سد النهضة بعد بدء أديس أبابا في حزيران / يونيو2020 في ملء حوض السد لذلك صرح الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي في 30 مارس/ آذار 2021، أن المساس بحق مصر في مياه النيل "خط أحمر". وقال السيسي حينها: "لا أحد يستطيع أن يأخذ قطرة ماء من مياه مصر، ومن يريد أن يحاول فليحاول، وستكون هناك حالة من عدم الاستقرار في المنطقة بكاملها ولا أحد بعيد عن قوتنا" [45]. هذه اللهجة التصعيدية، التي نادرًا ما استخدمها الرئيس المصري في ملف السد، دلت على حجم الأزمة التي تورطت فيها مصر، ما دفع السيسي للتهديد ضمنًا باستخدام القوة العسكرية. وقد أثار هذا التصريح صدى واسعًا لدى عدة دول عربية، حيث أعلنت حينها كل من السعودية، وسلطة عمان، والبحرين، والكويت، والأردن إضافة إلى البرلمان العربي في بيانات منفصلة، دعمهم لموقف مصر في قضية سد النهضة، مؤكدين أن "أمن مصر المائي جزء لا يتجزأ من الأمن العربي". [46].

وفي خضم موجة التأييد العربي للقاهرة، قال بيان الخارجية الإماراتية: "نؤكد اهتمامنا البالغ وحرصنا الشديد على استمرار الحوار الدبلوماسي البناء والمفاوضات المثمرة لتجاوز أية خلافات حول سد النهضة بين الدول الثلاث، مصر وإثيوبيا والسودان، وأهمية العمل من خلال القوانين والمعايير الدولية المرعية للوصول إلى حل يقبله الجميع ويؤمن حقوق الدول الثلاث وأمنها المائي، وبما يحقق لها الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة، ويضمن ازدهار وتعاون جميع دول المنطقة". [47].

كما اعلن امير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح في اذار / مارس 2020 إن بلاده تقف مع مصر في ملف سد النهضة، في مواجهة إثيوبيا "بما يصون المصالح المصرية ويحفظ حقوقها وأمنها المائي ، وقد جاء ذلك خلال استقبال الشيخ الصباح وزير الخارجية المصري سامح شكري في إطار الجولة التي يقوم بها وزير الخارجية لعدد من الدول العربية بهدف حشد دعم عربي في مواجهة إثيوبيا في أزمة سد النهضة [48].

أكّد المجلس الأعلى على دعم أمن واستقرار جمهورية مصر العربية، مثمناً جهودها في تعزيز الأمن القومي العربي والأمن والسلام في المنطقة، ومكافحة التطرف والإرهاب وتعزيز التنمية والرخاء والازدهار للشعب المصري الشقيق، ورفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، وأعرب المجلس عن دعمه للجهود القائمة لحل قضية سد النهضة وبما يحقق المصالح المائية والاقتصادية للدول المعنية، مثمناً الجهود الدولية المبذولة في هذا الشأن[49]. أكد المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الـ149 برئاسة وزير خارجية مملكة البحرين رئيس الدورة الحالية للمجلس عبد اللطيف بن راشد الزياني، ، ضرورة حل ملف سد النهضة وفق خطة تراعي مصالح جميع الأطراف. وقال المجلس إن الأمن المائي للسودان ومصر هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي، معرباً عن رفضه أي عمل أو إجراء يمس بحقوقهما في مياه النيل.وبين المجلس أن دول مجلس التعاون تدعم وتساند جميع المساعي التي من شأنها أن تسهم في حل ملف سد النهضة، بما يراعي مصالح الأطراف كافة، وأهمية استمرار المفاوضات للوصول إلى اتفاق عادل وملزم، وفق القوانين والمعايير الدولية. اما البحرين فقد جدد ملكها حمد بن عيسى آل خليفة خلال لقاه بالرئيس المصري عبدالفتاح السيسي بمدينة شرم الشيخ في 16 ايلول /سبتمبر 2021 "موقف بلاده المتضامن والداعم لمصر والسودان، وتأييد كل ما يحفظ حقوقهما المشروعة وأمنهما المائي في نهر النيل"، مؤكداً "دعم الجهود الرامية للتوصل إلى اتفاق ملزم عادل وشامل بشأن ملء وتشغيل سد النهضة"، [50]. قدمت دول مجلس التعاون الخليجي دعماً جديداً لمصر والسودان في شهر ايلول /سبتمبر2022، في نزاعهما مع إثيوبيا حول «سد النهضة» على نهر النيل، حيث رفض المجلس الوزاري «أي عمل أو إجراء يمس بحقوقهما المائية»، مؤكداً «مساندة جميع المساعي التي من شأنها أن تسهم في حل القضية بما يراعي مصالح الأطراف كافة».وحسب البيان الختامي الصادر عن اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون، في مقر الأمانة العامة بالعاصمة السعودية الرياض، إن المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أكد أن «الأمن المائي لمصر والسودان هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي»، مشدداً على «رفض دول المجلس أي عمل أو إجراء يمسّ بحقوقهما في مياه النيل»، ومؤكداً «دعم ومساندة دول مجلس التعاون الخليجي لجميع المساعي التي من شأنها أن تسهم في حل ملف سد النهضة بما يراعي مصالح الأطراف كافة». وطالب المجلس بضرورة التوصل إلى اتفاق بهذا الشأن وفقاً لمبادئ القانون الدولي وما نص عليه البيان الرئاسي لمجلس الأمن الصادر في 15أيلول/ سبتمبر 2021. [51]. وأكد المجلس الأعلى خلال القمة المنعقدة في كانون الاول /ديسمبر 2022على أن الأمن المائي لجمهورية السودان وجمهورية مصر العربية هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي، ورفض أي عمل أو إجراء يمس بحقوقهما في مياه النيل. كما أكد على دعم ومساندة دول مجلس التعاون لكافة المساعي التي من شأنها أن تسهم في حل ملف سد النهضة بما يراعي مصالح كافة الأطراف، مؤكدين على ضرورة التوصل لاتفاق بهذا الشأن وفقاً لمبادئ القانون الدولي وما نص عليه البيان الرئاسي لمجلس الأمن الصادر في 15 ايلول /سبتمبر 2021 [52].

كررت دول مجلس التعاون الخليجي خلال القمة المجلس الأعلى المنعقدة في 23 كانون الثاني/يناير2024 في الرياض على أن الأمن المائي لجمهورية السودان وجمهورية مصر العربية هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي، ورفض أي عمل أو إجراء يمس بحقوقهما في مياه النيل. كما أكد على دعم ومساندة دول مجلس التعاون لكافة المساعي التي من شأنها أن تسهم في حل ملف سد النهضة بما يراعي مصالح كافة الأطراف، مؤكدين على ضرورة التوصل لاتفاق بهذا الشأن وفقاً لمبادئ القانون الدولي وما نص عليه البيان الرئاسي لمجلس الأمن الصادر في 15 ايلول / سبتمبر 2021 [53].

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.31 (NO. 132) 2025, pp. 168-180

الخاتمة:

اهتم البحث بدراسة قضية بناء سد النهضة على النيل الازرق في اثيوبيا وموقف دول مجلس التعاون الخليجي منه ، واثره على العلاقات مع مصر الذي تعد دولة المصب الرئيسية في حوض النيل ، وقد خلص البحث الى مجموعة من الاستنتاجات لعل اهمها الاتي :

_ تمثل استثمارات كل من المملكة العربية السعودية وقطر ودولة الامارات العربية المتحدة احد ابرز مصادر التمويل لإكمال مشروع سد النهضة.

_ وان موضوع تقاسم المياه المشتركة مسألة بالغة الأهمية والحساسية تتطلب من الجميع وقفة مع الذات وتعزيز فكرة المصلحة المشترك والإلتزام بالعقلانية والموضوعية ومراعاة المصالح المشتركة للوصول إلي تقسيم عادل ومنصف.

_ أن الهدف من بناء السد هو إنتاج طاقة كهربائية 6000ميجاوات فربما لا يمثل تهديداً للأمن بالقدر الذي يمثل مشروع استثماري يمكن للجميع أن يستفيد من منافعه وفيما يتعلق بتقنيات بنائه وهندسته فهناك معايير لتخفيفها والتعامل معها.

_ عدم وجود اتفاق يضم جميع دول حوض النيل، لتنظيم استغلال مياه النهر، والاتفاق على حصص الدول، وهناك حاجة إلى اتفاق جماعي يضم دول حوض النيل جميعا .

– أن العائق الحقيقي الذي يواجه دول حوض النيل هو: موازنة الاستعمالات القائمة لدولتي مصر والسودان بالاحتجاجات المتناسبة لدول المنبع الأمر الذي لا يمكن تجاوزه إن لم يكن دول حوض النيل على حسن النية والسعي لإنهاء المشكلة سويا .ويمكن لمصر أن تساهم في بناء سد النهضة وتشارك في إدارته.

_ يمكن ان تتحرك مصر نحو دول الخليج العربي لإيجاد مواقف خليجية حقيقية داعمة لمصر، بل واستغلال النفوذ المالي الخليجي لإجبار إثيوبيا على الاعتراف بحصة مصر المائية .

المصادر والهوامش

([1])Yohannes Woldemariam Genevieve Donnellon ," The politics of the Grand Ethiopian Renaissance Dam, Middle East and North AfricaWater Climate Diplomacy , 2 February, 2024

([2]) محمد يوسف الحافي ، " ازمة سد النهضة بين الاعتبارات المصرية والمصالح الدولية "، اراء حول الخليج ، مركز الخليج للابحاثالعدد 164 الاحد 30 (جدة ، ايار 2021)،ص 27.

([3])"Grand Ethiopian Renaissance Dam Project, Benishangul-Gumuz, Ethiopia". Water Technology., September 3 2015

([4]) عباس محمد شراقي ،" سد النهضة (الألفية) الاثيوبي الكبير وتأثيره على مصر " ، مجلة جمعية المهندسين المصريين ، المجلد 61 العدد 2 ، (القاهرة ،ديسمبر/2022)،ص 27.

([5])مروة فكري ، "سياسة الردع والدول المراجعة من منظور واقعي: أزمة سد النهضة نموذجا" مجلة سياسات عربية ، العدد 68 ، المجلد 12 ، ايار / مايو 2024، ص 56.

([6]) منجد محمد فوزي ال غرير ،" قضية سد النهضة وتاثيرها على العلاقات المصرية الاثيوبية "، بحث محفوظ في ارشيف مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ،(الموصل ،2024)،ص 5.

([7]) سهير الشربيني ، " من يموّل سد النهضة؟ ايضاءات،(2020/08/11،")،ص 5. على الرابط https://www.ida2at.com/who-funds-the-renaissance-dam/

([8]) هايدي الشافعي ، سد النهضة.. مصادر التمويل ، المرصد المصري مايو 16، 2020

([9])الشربيني ، المصدر السابق ،ص 5.

([10]) Lisa Klaassen "Everywhere and Nowhere to be Seen': How China's role in the GERD dispute challenges Beijing's non-interference principle".., ،LSE ,October 27th, 2021

(11) سهير الشربيني ، " من يموّل سد النهضة؟ ايضاءات،(2020/08/11،")،ص 5. على الرابط
https://www.ida2at.com/who-funds-the-renaissance-dam/

(12) Klaassen , OP. Cit. , p 4.
(13)Tesfa-Alem Tekle," Italian firm signs contract for new Ethiopian dam " sudantribune, p 4.
(14) صحيفة العربي الجديد ، العدد الصادر في 24 /2019/10 .
(15) اسامة رحال ، سد النهضة : النظام القانوني ، والمفاوضات ، والتمويل ، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق ، العدد (41) ،(بئر حسن ، ايلول 2020)، ص 27-28 .
(16) المصدر نفسه ، ص 29 .
(17) الهية العامة للاستعلامات ، جولات المفاوضات المصرية الإثيوبية بشأن سد النهضة ، في 2016/2/2 على الرابط
https://www.sis.gov.eg/Story/114943/%D8%AC%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA
(18) المصدر نفسه .
(19) صحيفة اليوم السابع ، العدد الصادر ٢٠٢٣/٤/٩.
(20) موقع عربي 21 في 2019/11/5 على الرابط
https://arabi21.com/story/1220507/%D8%B3%D8%AF-
(21) موقع الجزيرة الاخباري في 2017/4/24 على الرابط
https://www.aljazeera.net/news/2017/4/24/%D
(22) محمد قاسم " 7 سنوات من المفاوضات.. وأزمة سد النهضة "مستمرة" - تسلسل زمني" موقع مصراوي في2018/4/6 على الرابط
https://www.masrawy.com/news/news_egypt/details/2018/4/6/1319346/7-%D8%B3
(23) تامر خنداوي " الخرطوم تستضيف اليوم جولة مفاوضات سدّ النهضة قبل الأخيرة" صحيفة القدس العربي العدد الصادر في 2019/11/20 على الرابط
https://www.alquds.co.uk/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B1%D8%B7%D9%88%/
(24) نبيل محمد خليل إبراهيم العزازى ، الجوانب القانونية لأزمة سد النهضة في ضوء مبادئ القانون الدولي العام"، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء التشريعي ، العدد (543) ،(القاهرة ،تموز/يوليو 2021)، ص 136.
(25) المصدر نفسه ، ص 137.
(26) محمد المنشاوي ،" مباحثات واشنطن بشأن سد النهضة.. لماذا قاطعتها إثيوبيا؟ " ، موقع الجزيرة في 2020/2/27 على الربط
https://www.aljazeera.net/politics/2020/2/27/%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B7%D
(27) صحيفة اليوم السابع ، العدد الصادر في 19/6/ 2020 .
(28)صحيفة الشرق الاوسط ، العدد الصادر في 26 /2021/11 .
(29)محمد السهيلي " سد النهضة.. ماذا يعني انسحاب مصر والسودان من اتفاقية إعلان المبادئ؟ " ، تقرير في صحيفة الاستقلال ، العدد الصادر في على الرابط
https://www.alestiklal.net/ar/article/dep-news-1611758758
(30) موقع الجزيرة نت في2021/7/11 على الرابط :
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2021/7/11/%D8%B9%D9%86%D8%AF-
(31) محمد كريم الخاقاني ، تأثير النهضة على الامن القومي المصري ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ،(بغداد ، 2020)، ص 8 .

(32) Dr. Ahmed Ibrahim Ramzi Ibrahim, Impact of Ethiopian Renaissance Dam and Population on Future Egypt Water Needs, American Journal of Engineering Research - AJER (United State, Vol. 6, Issue 5, 2017), p.p. 160 – 161.

(33) موقع الجزيرة نت في2021/7/11 على الرابط :
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2021/7/11/%D8%B9%D9%86%D8%AF-

(34) موقع الجزيرة نت في2021/7/11 على الرابط :
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2021/7/11/%D8%B9%D9%86%D8%AF-

(35) ال غرير ، المصدر السابق ، ص 12.

(36) رحال، المصدر السابق ، ص 3.

(37) صحيفة العربي الجديد ، العدد الصادر في 24 أ/2019/10 .

(38) زينب مصطفى، " الإمارات وسد النهضة.. من الحياد اللفظي إلى الدعم الفعلي لإثيوبيا " موقع مصر الالكتروني 2022/8/15
https://masr360.net/2022/08/15/%D8%B3%D8%AF-

(39) سوسن صبيح حمدان ، " الدعم الخارجي لانشاء سد النهضة الاثيوبي وتداعياته على دول حوض النيل " ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد 63 ، الجامعة المستنصرية (بغداد ، 2018) ،ص 239.

(40) بهاء الدين عياد ،" قطر دعمت إثيوبيا بالقروض والمساعدات المالية منذ عام 2012 لاستكمال مشروع سد النهضة" ، ANF. NEWS، (القاهرة ،2021/4/10).

(41) صحيفة اليوم السابع ، العدد الصادر في 17 /12/ 2016 .

(42) المسار للدراسات الانسانية ،" نظام الإمارات والمصالح القومية المصرية.. ساحات الاستهداف وتراكم الأضرار " ، المسار للدراسات الانسانية ، 2023/7/19.

(43) المصدر نفسه .

(44) البيان الختامي صدر في مدينة الرياض13 ربيع الآخر 1441هـ الموافق 10 ديسمبر 2019م
https://www.gcc sg.org/ar/AboutUs/Data/SupremeData/Pages/FinalStatmentfromthe40.as

(45) BBC، سد النهضة: السيسي يحذر من المساس بحق مصر في مياه النيل ويقول إنها "خط أحمر"، 30 مارس/ آذار 2021.

(46) المسار للدارسات الانسانية ، المصدر السابق ، ص 7.

(47) وكالة أنباء البحرين، الإمارات تؤكد حرصها على استمرار المفاوضات المثمرة لتجاوز أية خلافات حول سد النهضة، 31 مارس/ آذار 2021.

(48) وكالة رويتر (Reuters) في 2020/3/9

(49)1البيان الختامي الصادر عن المجلس الأعلى في دورته الحادية والأربعين، الرياض 5 كانون الثاني /يناير 2021
https://www.gcc-sg.org/ar/AboutUs/Data/SupremeData/Pages/Declaration41.

(50) صحيفة اليوم السابع ، العدد الصادر في 16/ 9/ 2021

(51) صحيفة الشرق الاوسط ، العدد الصادر في 8 /9/ 2022

(52) الرياض البيان الختامي الصادر عن المجلس الأعلى في دورته الثالثة والأربعين 09ديسمبر2022
https://www.gcc-sg.org/ar/AboutUs/Data/SupremeData/Pages/supremedata001.aspx

(53) البيان الختامي الصادر عن المجلس الأعلى في دورته الثالثة والأربعين ، الرياض 23يناير 2024
https://www.gcc-sg.org/ar/AboutUs/Data/SupremeData/Pages/supremedata003.aspx

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.31 (NO. 132) 2025, pp. 168-180

The Gulf Cooperation Council's Position on the Grand Ethiopian Renaissance Dam Project

Assistant Professor Nagham Akram Abdullah
Al-Mustansiriyah University / College of Basic Education
aljumailyunagham@gmail.com

Abstract:

This research deals with the narrative and analysis of the Renaissance Dam project on the Blue Nile and the position of the Gulf Cooperation Council countries towards it, the construction of which raises a lot of controversy in political circles as it greatly affects the water security of the downstream countries, especially Egypt, which has been greatly reflected in its foreign policy. The research attempts to shed light on the Renaissance Dam project and the development projects associated with it. And to know the size and form of internal and external support and funding in the construction of the Renaissance Dam and its impact on Egyptian water and national security. It also tracks the position of the Gulf Cooperation Council countries on the stages of building the dam and its impact on the form and nature of the Gulf-Egyptian-Sudanese relations on the one hand and the Gulf-Ethiopian relations on the other hand.

Keywords: Renaissance Dam, Gulf Arab countries, Egypt, Ethiopia.